

أزمة العدالة والتنمية  
وحظوظه الانتخابيةمحمد ماموني العلوي  
صحافي مغربي

بالمنطق السياسي والحسابي لا يمكن دخول معترك الانتخابات والبيت الداخلي مفكك ويحتاج بدوره إلى الترميم. العدالة والتنمية يعيش ظروف هذه الأزمة التي آخر تمظهراتها تجسيد عبدالإله بنكيران رئيس الحكومة والأمين العام السابق للعدالة والتنمية عضويته بالحزب في رسالة مكتوبة بخط اليد عبر حسابه على فيسبوك بتاريخ 11 مارس 2021، مع قطع علاقته مع قيادات حزبه وعلى رأسهم العثماني ومصطفى الرميد وعزيز رباح ومحمد أمكران، وهم وزراء مشاركون في الائتلاف الحكومي إلى جانب الوزير السابق لحسن الداودي. أراد بنكيران من تجسيد عضويته، التي عاد وتراجع عنها يوم الخميس الماضي، تحقيق هدف مزدوج، الأول شحن طاقته السياسية والتشديدية داخل هيكل الحزب، والثاني استعادة مشروعية وجوده التي انخفضت كثيرا خلال سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها. وكانت نية بنكيران منذ إغافته من تشكيل الحكومة في العام 2017، تفخيخ الحقل أمام الرجل الذي سيحل محله في الحزب وفي الحكومة. لقد وصل الجفاء بين أعلى قيادات حزب العدالة والتنمية مدا، ما طرح تساؤلات حول الديمقراطية الداخلية وحرية الرأي، وهل هي مجرد نغمة للاستعطاف الداخلي والتبجح الخارجي.

لم يضبظ عدد من قيادات وقواعد الحزب لتوجيهات العثماني بعدم التعليق حول ما صدر عن بنكيران، سواء من النجاش الموالى للأمين العام السابق أو من المتعاطفين مع رؤية رئيس الحزب الحالي. ما يعني أن حلقة أساسية في هذا التنظيم تضطدم مع الواقع الجديد، وهي الانضباط لمؤسسات وقيادة الحزب، وهو ما يستدعي التشكيك في قدرة القيادة الحالية أو القادمة على التعامل مع مثل هذه الأمور، ويهدد بتزايد التوترات والصراعات التي تؤثر على صنع القرار الداخلي.

هناك من يتوقع عودة قوية لبنكيران من جديد رغم إحالته على التقاعد حتى وإن دفعته ظروف حزبه والمحيط إلى تأسيس حزب سياسي جديد. ونعتقد أن الأمر جد معقد والزمن المادي والسياسي لا يسعف الرجل للبدء من جديد من نقطة الصفر.

إضافة إلى أن دبلوماسية الجنازات التي يعتمد عليها في تصريف حساباته السياسية بلبوس وعظلي لا يمكن الركون إليها في الواقع السياسي. ويعتبر رفض محمد الحمداوي عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية ورئيس حركة التوحيد والإصلاح سابقا التنصيب على تجريم التطبيع مع إسرائيل في البيان الختامي للمجلس الوطني الأخير للبيجيدي، فتوى سياسية وشرعية تعني أن الحزب وذراعه الدعوية غير مستعدين للمغامرة بإعطاء فرصة سياسية أخرى لأطروحة بنكيران المناقضة لتوجهات الدولة.

في المحصلة لا بد أن يؤدي الإمتياز الانتخابي عبر صناديق الاقتراع إلى إعادة توزيع السلطة التنفيذية والتشريعية بما يخدم التوازن في المشهد الحزبي ويبنى الثقة بين المواطن والمؤسسات السياسية ويضع خارطة طريق لإنقاذ الديمقراطية بكل حمولتها السياسية والتمثيلية من خلال استغلال التوقيت المتزامن لاتباع نهج الإصلاحات التي دشنتها الدولة والاستمرار في ورش مفتوحة اجتماعيا وسياسيا وحقوقيا ودبلوماسيا.

الأحزاب ذات المؤسسات الضعيفة أقل فاعلية في احتواء الخلافات الداخلية وتمثيل ناخبها وهذا يضعف ويقوض أداها الانتخابي. نختبر هذه المقولة من خلال تصورات الناخبين والمتابعين لوضعية حزب العدالة والتنمية وأدائه قبل الانتخابات وخلال إدارته للشأن الحكومي والمحلي، مستخدما حيلة الاستقطاب العاطفي عبر العزف على وتر المظلومية والهوية والمخاوف بشكل انتهازي، وهذا يتطلب منا التعرف على الإنذارات الخطيرة.

لقد استفاد العدالة والتنمية من منطق انتخابي خاص لم يكن من الممكن تصوره قبل خروج المظاهرين إلى الشارع في العشرين من شهر فبراير من العام 2011، بعد أن ساعات الحظوظ الانتخابية لجميع الأحزاب الرئيسية في المرحلة السابقة واستفاد منها العدالة والتنمية. ويرجع ذلك إلى التفكير قصير المدى المتمثل في عدم الثقة بالحكومة. فهل بنفس هذا المنطق والتفكير يمكن القول إن حزب العدالة والتنمية سيهبط من المرتبة الأولى التي يحتلها حاليا؟

بعد نجاح العدالة والتنمية في قيادة حكومتين على مدى عشر سنوات، كانت النتيجة أن المواطن المغربي أصيب بخيبة أمل ولم تعد لديه ثقة في حكومة يقودها الحزب. وسبب الغضب أن الحزب رفع شعارات ضخمة وأدق وعودا لم يحقق منها حتى النزر اليسير. ومع ذلك ورغم الظروف التي يعيشها الحزب توقع عدد من القيادات، وعلى رأسهم الأمين العام سعد الدين العثماني، أن يكسح الحزب الانتخابات المقبلة ويحقق المرتبة الأولى بفارق معتبر.

لا بد من أخذ الحذر من التنبؤات السابقة لأوقانها، خصوصا أن العدالة والتنمية يعمل على إحياء الصراعات التقليدية بينه وبين الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار وشيطنتهما معا لإضعافهما، غير منتهية إلى حقيقة أن المواطن أصبح واعيا بتلك المخططات. وأن تلك الأحزاب، ومعها أحزاب أخرى، تدخل المنافسة من خلال ما يمكن وصفه بالتجديد السياسي القادم من القواعد ويتأثر من وسائل التواصل الاجتماعي.

وإذا كان العثماني قد اعتبر باقي الأحزاب خصوما، مقلنا من قدرتها على محاصرة حزبه، ومؤكدا أن البعض يتحدث عن خطر الولاية الثالثة للبيجيدي (حزب العدالة والتنمية)، ويحاول ترميم بيته من الداخل خوفا منه، فإن عبد اللطيف وهبي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة يؤكد وينفس الثقة أن حزبه سيكون بديلا للموجودين اليوم في الحكومة. وهي إشارة تحد قوية لانتخابات المقبلة، معتبرا تنظيمه مخيفا بالنسبة إلى الجميع لأنه يزداد قوة يوما بعد يوم.

هناك طيف من أعضاء العدالة والتنمية يقاتل على فكرة طوباوية مفادها أن الحزب لا يقهر، وهو قادر بفضل قاعدته الانتخابية على محاربة طواحين الهواء. وقد يكون أحد مفاتيح الخروج من هذا المطب القاتل، الاستئناس بما قاله نائب الأمين العام للحزب سليمان العمراني بأنه "لا يمكن للحزب، بسبب من قوته الانتخابية، أن يملك القرار وحده".



## إسلاموفوبيا المسلمين

انعزالية المسلمين في الغرب هي التي أحاطتهم بسور العنصرية. وعجزهم عن تجسير الجواب الديني البعيد، مع القيم الإنسانية المعاصرة، جعلهم عاجزين حتى عن الاستفادة من سلطة القانون.

بدعوته إلى "الضغط من أجل سياسات تحترم حقوق الإنسان والهوية الإنسانية الدينية والثقافية"، لدى إحيائه أول يوم عالمي لمكافحة رهاب الإسلاموفوبيا، استشهد غوتيريش بالآية القرآنية الكريمة "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا".

فهل لاحظت المغارقة؟ المسلمون أنفسهم، بعزلتهم، هم أول من نسي هذه الآية.

في ثمانينات القرن الماضي، انتفض حي بريكستون في لندن، الذي يغلب على سكانه السود، لسبب هو بالضبط عكس السبب الذي يجعل المسلمين لا ينتفضون.

سود بريكستون واجهوا ما تفرضه عليهم العنصرية من عزلة. أرادوا أن يخترطوا على عاتقهم عائل من الوظائف، وأن تعامل الشركات مدينتهم كما تعامل أي مدينة أخرى، فتفتح لها فروعها، وتعين موظفين من أبنائها.

نادرا ما تجد أسود بريطانيا لا يجيد اللغة الإنجليزية. وبالرغم من أن أديانهم مختلفة، وثقافتهم مختلفة، إلا أنهم غالبا ما ينظرون إلى أنفسهم كجزء من المجتمع ويرفضون أن يُعاملوا بغير هذا الأساس. المسلمون يفعلون العكس. إنهم ينفصلون، يلونون بالفرار من الشراكة، ولا يريدون أن يتعارفوا مع أحد. وهم وحدهم أهل التقوى. ويحكم أنهم يملكون القدرة على تقديمها بصورة قاموا بتفكير المجتمع برمتها. والاب الذي كان يخاف على بناته، أنتج ولدا مستعدا للقيام بأعمال تخجير ضد هذا المجتمع.

هل توجد هزيمة أبلغ وأعمق من هذه؟ لي ابنة واحدة. عندما دخلت مدرستها الأولى في بلدة رومفورد، شمال شرق لندن، كان القول الأول لي معها: أن تقوي. إذا كانت هناك وظيفة يتقدم لها إنجليزي وأنت، وكنتما على المستوى العلمي نفسه، فإن الوظيفة ستذهب إليه. شرط الفوز الوحيد هو التفوق. ومنذ أن تخرجت، لم تعجز عن وظيفة، حتى أصبحت ذات عام، المدير التنفيذي لموسوعة غينيس (وكانت المسلمة والعربية الأولى التي تحظى بهذا المنصب). وثمة مسلمون ممن ارتقوا مناصب وزارية في الحكومة البريطانية، وكانوا نوابا ولوردات. لم يصنعوا ذلك بالعزلة ولا بالخوف، وتقدموا بان بدوا الخوف من حولهم، وجردوه من ذرائعهم.

الإسلاموفوبيا، نوعان مع الأسف. واحد تصنعه العنصرية ضد المسلمين بانفسهم. الأول تعبير عن خوف بلا مبرر. والثاني، يوفر له التعبير.

والاقتصادية والأخلاقية المعاصرة. وهم ينشغلون بقتل بعضهم البعض في العديد من البلدان بأسوأ مما يفعل الهنج. وكلما زادت أوضاعهم الحياتية تدهورا زادوا تطرفا، ولأنوا أكثر بالبحث عن جواب ديني بعيد. إنما من دون يدركوا الحاجة إلى تجسير معانيه وأنواته، لكي تجعله جوابا غير مفارق.

بين الثقافة وبين الاقتصاد اتسعت إلى حدود الانهيار التام. الدولة حاولت أن تبني جسورا لردم هذه الهوة. هذا هو مصدر القوانين التي سعت إلى تجريم العنصرية والكراهية وانعدام المساواة والتمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون.

ولكن لا أحد يجب أن ينسى حقيقة أن ذلك تراقق مع توسع الاقتصاد الرأسمالي نفسه، الذي "اكتشف" حاجته إلى أسواق خارجية، ليرى أنها شديدة التلون والاختلاف وتصدر عن مفاهيم اجتماعية وأخلاقية وأديان، صار من الضروري استيعابها وقبولها لكي يمكن التعامل معها.

القوانين، كسلطة زجر، لا تفضي إلى تغيير ثقافي بنفس سرعة التطبيق. والأفكار العنصرية القائمة على الخوف من الآخر، تزداد تفضيا في قاع المجتمع، كلما ارتفعت سلطة الرجز. ولهذا السبب، فإن العنصرية متفشية أكثر بين أولئك الفقراء انفسهم الذين عززت الفلسفة عن أن تصل إليهم بأجوبتها. الآخر عدو، لأنه "يأكل غدائي"، بحسب التعبير السائد في الولايات المتحدة، والذي يقلت من حين إلى آخر من لسان الرئيس جو بايدن عندما يتحدث عن الصين. العنصرية موجودة في دفين الفكرة عن النفس؛ في الخوف من تقدم الآخر، كما في الطمع ولكنها عنصرية لم تطلها القوانين عندما انحسرت إلى القول العابر، والنكتة، والسلوك العمومي، إلا أنها تزداد فشلا وتتحدر إلى الهامش الاجتماعي؛ هامش اليمين الذي يراهن على الجهل والخوف ممن "يأكل غدائي".

هذا كله جانب واحد من المشكلة. نحن الجانب الآخر. ومقدار ما يتعلق الأمر بـ"الإسلاموفوبيا"، فنحن نفعل الأسوأ. ولكن ليس لأننا لم نقدم نموذجا حضاريا، أو فشلنا في إثبات صلاحيته، وقدرته على صنع التقدم، بل لأننا اخترنا الهزيمة أمام المهزوم.

المسلمون في أوطانهم فشلوا إلى حد كبير في بناء نموذج قادر على الصمود أمام التحديات السياسية

بين الثقافة وبين الاقتصاد اتسعت إلى حدود الانهيار التام. الدولة حاولت أن تبني جسورا لردم هذه الهوة. هذا هو مصدر القوانين التي سعت إلى تجريم العنصرية والكراهية وانعدام المساواة والتمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون.

ولكن لا أحد يجب أن ينسى حقيقة أن ذلك تراقق مع توسع الاقتصاد الرأسمالي نفسه، الذي "اكتشف" حاجته إلى أسواق خارجية، ليرى أنها شديدة التلون والاختلاف وتصدر عن مفاهيم اجتماعية وأخلاقية وأديان، صار من الضروري استيعابها وقبولها لكي يمكن التعامل معها.

القوانين، كسلطة زجر، لا تفضي إلى تغيير ثقافي بنفس سرعة التطبيق. والأفكار العنصرية القائمة على الخوف من الآخر، تزداد تفضيا في قاع المجتمع، كلما ارتفعت سلطة الرجز. ولهذا السبب، فإن العنصرية متفشية أكثر بين أولئك الفقراء انفسهم الذين عززت الفلسفة عن أن تصل إليهم بأجوبتها. الآخر عدو، لأنه "يأكل غدائي"، بحسب التعبير السائد في الولايات المتحدة، والذي يقلت من حين إلى آخر من لسان الرئيس جو بايدن عندما يتحدث عن الصين. العنصرية موجودة في دفين الفكرة عن النفس؛ في الخوف من تقدم الآخر، كما في الطمع ولكنها عنصرية لم تطلها القوانين عندما انحسرت إلى القول العابر، والنكتة، والسلوك العمومي، إلا أنها تزداد فشلا وتتحدر إلى الهامش الاجتماعي؛ هامش اليمين الذي يراهن على الجهل والخوف ممن "يأكل غدائي".

هذا كله جانب واحد من المشكلة. نحن الجانب الآخر. ومقدار ما يتعلق الأمر بـ"الإسلاموفوبيا"، فنحن نفعل الأسوأ. ولكن ليس لأننا لم نقدم نموذجا حضاريا، أو فشلنا في إثبات صلاحيته، وقدرته على صنع التقدم، بل لأننا اخترنا الهزيمة أمام المهزوم.

بين الثقافة وبين الاقتصاد اتسعت إلى حدود الانهيار التام.

الدولة حاولت أن تبني جسورا لردم هذه الهوة. هذا هو مصدر القوانين التي سعت إلى تجريم العنصرية والكراهية وانعدام المساواة والتمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون.

ولكن لا أحد يجب أن ينسى حقيقة أن ذلك تراقق مع توسع الاقتصاد الرأسمالي نفسه، الذي "اكتشف" حاجته إلى أسواق خارجية، ليرى أنها شديدة التلون والاختلاف وتصدر عن مفاهيم اجتماعية وأخلاقية وأديان، صار من الضروري استيعابها وقبولها لكي يمكن التعامل معها.

القوانين، كسلطة زجر، لا تفضي إلى تغيير ثقافي بنفس سرعة التطبيق. والأفكار العنصرية القائمة على الخوف من الآخر، تزداد تفضيا في قاع المجتمع، كلما ارتفعت سلطة الرجز. ولهذا السبب، فإن العنصرية متفشية أكثر بين أولئك الفقراء انفسهم الذين عززت الفلسفة عن أن تصل إليهم بأجوبتها. الآخر عدو، لأنه "يأكل غدائي"، بحسب التعبير السائد في الولايات المتحدة، والذي يقلت من حين إلى آخر من لسان الرئيس جو بايدن عندما يتحدث عن الصين. العنصرية موجودة في دفين الفكرة عن النفس؛ في الخوف من تقدم الآخر، كما في الطمع ولكنها عنصرية لم تطلها القوانين عندما انحسرت إلى القول العابر، والنكتة، والسلوك العمومي، إلا أنها تزداد فشلا وتتحدر إلى الهامش الاجتماعي؛ هامش اليمين الذي يراهن على الجهل والخوف ممن "يأكل غدائي".

هذا كله جانب واحد من المشكلة. نحن الجانب الآخر. ومقدار ما يتعلق الأمر بـ"الإسلاموفوبيا"، فنحن نفعل الأسوأ. ولكن ليس لأننا لم نقدم نموذجا حضاريا، أو فشلنا في إثبات صلاحيته، وقدرته على صنع التقدم، بل لأننا اخترنا الهزيمة أمام المهزوم.

المسلمون في أوطانهم فشلوا إلى حد كبير في بناء نموذج قادر على الصمود أمام التحديات السياسية

بين الثقافة وبين الاقتصاد اتسعت إلى حدود الانهيار التام. الدولة حاولت أن تبني جسورا لردم هذه الهوة. هذا هو مصدر القوانين التي سعت إلى تجريم العنصرية والكراهية وانعدام المساواة والتمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون.

ولكن لا أحد يجب أن ينسى حقيقة أن ذلك تراقق مع توسع الاقتصاد الرأسمالي نفسه، الذي "اكتشف" حاجته إلى أسواق خارجية، ليرى أنها شديدة التلون والاختلاف وتصدر عن مفاهيم اجتماعية وأخلاقية وأديان، صار من الضروري استيعابها وقبولها لكي يمكن التعامل معها.

القوانين، كسلطة زجر، لا تفضي إلى تغيير ثقافي بنفس سرعة التطبيق. والأفكار العنصرية القائمة على الخوف من الآخر، تزداد تفضيا في قاع المجتمع، كلما ارتفعت سلطة الرجز. ولهذا السبب، فإن العنصرية متفشية أكثر بين أولئك الفقراء انفسهم الذين عززت الفلسفة عن أن تصل إليهم بأجوبتها. الآخر عدو، لأنه "يأكل غدائي"، بحسب التعبير السائد في الولايات المتحدة، والذي يقلت من حين إلى آخر من لسان الرئيس جو بايدن عندما يتحدث عن الصين. العنصرية موجودة في دفين الفكرة عن النفس؛ في الخوف من تقدم الآخر، كما في الطمع ولكنها عنصرية لم تطلها القوانين عندما انحسرت إلى القول العابر، والنكتة، والسلوك العمومي، إلا أنها تزداد فشلا وتتحدر إلى الهامش الاجتماعي؛ هامش اليمين الذي يراهن على الجهل والخوف ممن "يأكل غدائي".

هذا كله جانب واحد من المشكلة. نحن الجانب الآخر. ومقدار ما يتعلق الأمر بـ"الإسلاموفوبيا"، فنحن نفعل الأسوأ. ولكن ليس لأننا لم نقدم نموذجا حضاريا، أو فشلنا في إثبات صلاحيته، وقدرته على صنع التقدم، بل لأننا اخترنا الهزيمة أمام المهزوم.

المسلمون في أوطانهم فشلوا إلى حد كبير في بناء نموذج قادر على الصمود أمام التحديات السياسية

بين الثقافة وبين الاقتصاد اتسعت إلى حدود الانهيار التام.

الدولة حاولت أن تبني جسورا لردم هذه الهوة. هذا هو مصدر القوانين التي سعت إلى تجريم العنصرية والكراهية وانعدام المساواة والتمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون.

ولكن لا أحد يجب أن ينسى حقيقة أن ذلك تراقق مع توسع الاقتصاد الرأسمالي نفسه، الذي "اكتشف" حاجته إلى أسواق خارجية، ليرى أنها شديدة التلون والاختلاف وتصدر عن مفاهيم اجتماعية وأخلاقية وأديان، صار من الضروري استيعابها وقبولها لكي يمكن التعامل معها.

القوانين، كسلطة زجر، لا تفضي إلى تغيير ثقافي بنفس سرعة التطبيق. والأفكار العنصرية القائمة على الخوف من الآخر، تزداد تفضيا في قاع المجتمع، كلما ارتفعت سلطة الرجز. ولهذا السبب، فإن العنصرية متفشية أكثر بين أولئك الفقراء انفسهم الذين عززت الفلسفة عن أن تصل إليهم بأجوبتها. الآخر عدو، لأنه "يأكل غدائي"، بحسب التعبير السائد في الولايات المتحدة، والذي يقلت من حين إلى آخر من لسان الرئيس جو بايدن عندما يتحدث عن الصين. العنصرية موجودة في دفين الفكرة عن النفس؛ في الخوف من تقدم الآخر، كما في الطمع ولكنها عنصرية لم تطلها القوانين عندما انحسرت إلى القول العابر، والنكتة، والسلوك العمومي، إلا أنها تزداد فشلا وتتحدر إلى الهامش الاجتماعي؛ هامش اليمين الذي يراهن على الجهل والخوف ممن "يأكل غدائي".

هذا كله جانب واحد من المشكلة. نحن الجانب الآخر. ومقدار ما يتعلق الأمر بـ"الإسلاموفوبيا"، فنحن نفعل الأسوأ. ولكن ليس لأننا لم نقدم نموذجا حضاريا، أو فشلنا في إثبات صلاحيته، وقدرته على صنع التقدم، بل لأننا اخترنا الهزيمة أمام المهزوم.

المسلمون في أوطانهم فشلوا إلى حد كبير في بناء نموذج قادر على الصمود أمام التحديات السياسية

بين الثقافة وبين الاقتصاد اتسعت إلى حدود الانهيار التام. الدولة حاولت أن تبني جسورا لردم هذه الهوة. هذا هو مصدر القوانين التي سعت إلى تجريم العنصرية والكراهية وانعدام المساواة والتمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون.

ولكن لا أحد يجب أن ينسى حقيقة أن ذلك تراقق مع توسع الاقتصاد الرأسمالي نفسه، الذي "اكتشف" حاجته إلى أسواق خارجية، ليرى أنها شديدة التلون والاختلاف وتصدر عن مفاهيم اجتماعية وأخلاقية وأديان، صار من الضروري استيعابها وقبولها لكي يمكن التعامل معها.

القوانين، كسلطة زجر، لا تفضي إلى تغيير ثقافي بنفس سرعة التطبيق. والأفكار العنصرية القائمة على الخوف من الآخر، تزداد تفضيا في قاع المجتمع، كلما ارتفعت سلطة الرجز. ولهذا السبب، فإن العنصرية متفشية أكثر بين أولئك الفقراء انفسهم الذين عززت الفلسفة عن أن تصل إليهم بأجوبتها. الآخر عدو، لأنه "يأكل غدائي"، بحسب التعبير السائد في الولايات المتحدة، والذي يقلت من حين إلى آخر من لسان الرئيس جو بايدن عندما يتحدث عن الصين. العنصرية موجودة في دفين الفكرة عن النفس؛ في الخوف من تقدم الآخر، كما في الطمع ولكنها عنصرية لم تطلها القوانين عندما انحسرت إلى القول العابر، والنكتة، والسلوك العمومي، إلا أنها تزداد فشلا وتتحدر إلى الهامش الاجتماعي؛ هامش اليمين الذي يراهن على الجهل والخوف ممن "يأكل غدائي".

هذا كله جانب واحد من المشكلة. نحن الجانب الآخر. ومقدار ما يتعلق الأمر بـ"الإسلاموفوبيا"، فنحن نفعل الأسوأ. ولكن ليس لأننا لم نقدم نموذجا حضاريا، أو فشلنا في إثبات صلاحيته، وقدرته على صنع التقدم، بل لأننا اخترنا الهزيمة أمام المهزوم.

المسلمون في أوطانهم فشلوا إلى حد كبير في بناء نموذج قادر على الصمود أمام التحديات السياسية

